إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة

بيان صحفي رقم 14/524
للنشر الفوري

17 نوفمبر 2014

خبراء الصندوق يختتمون اجتماعاتهم مع السلطات المغربية في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 والمراجعة الاولي لخط الوقاية والسيولة

قامت بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة السيد جون فرانسوا دوفان بزيارة المملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 17 نوفمبر 2014 وذلك لعقد اجتماعات مع السلطات المغربية في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 وكذا المراجعة الأولى لأداء الاقتصاد المغربي في ظل الاتفاق برسم **"خط الوقاية والسيولة"**. وقد ركزت المحادثات على آخر التطورات الاقتصادية، وآفاق المدى المتوسط، والسياسات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز صلابة الاقتصاد ووضع الأسس لنمو أقوى وأشمل .

وفي ختام الزيارة، أدلى السيد دوفان بالبيان التالي :

"ساهمت متانة الأسس الاقتصادية ونهج سياسة اقتصادية قويه في استقرار الاقتصاد المغربي بالرغم من العوامل غير المواتية. فبعد تحقيق محصول زراعي استثنائي سنة 2013، تراجع الانتاج الزراعي مما أدى إلى انخفاض نمو الناتج الداخلي الخام الذي من المتوقع أن يبلغ حوالي 3% سنة 2014، وذلك بالرغم من الانتعاش الأخير للقطاعات غير الفلاحية. كما استقر معدل التضخم في مستوى منخفض، وتراجع عجز الحساب الجاري الخارجي، حيث يتوقع أن يصل إلى حوالي 6% سنة 2014، كما ارتفعت احتياطيات الصرف، ويعزى هذا الأداء الجيد بالأساس إلى ارتفاع صادرات صناعات الحديثه ، وكذا إلى انخفاض واردات مواد التجهيز والمواد الطاقية نتيجة التراجع المسجل مؤخرا في أسعار البترول في الأسواق العالمية. كما تراجع عجز الميزانية مقارنة مع المستوى القياسي المسجل سنة 2012، بفضل لا سيما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة. بالمقابل، ارتفع مستوى الدين العمومي لكنه لايزال قابلا للاستدامة. وبالرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في محاربة الفقر خلال السنوات العشر الأخيرة إلا أنه لا يزال يستدعي مزيدا من الجهود لتقليص مستوى البطالة والفوارق الاجتماعية وكذا تحسين مستوى التعليم والولوج إلى البنية التحتية الأساسية. وفي هذه الظرفية، من المهم أن تستمر السلطات المغربية في مواصلة الإصلاحات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية ووضع أسس نمو أقوى وأشمل.

"ومن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ما يقارب 4,5% سنة 2015 بفضل استمرار تحسن أداء القطاعات الغير زراعيه وعودة نمو القطاع الزراعي إلى المنحى الاعتيادي. ورغم ذلك يبقى الاقتصاد المغربي معرضا لمخاطر خارجية مهمة، خصوصا في ما يتعلق بمستوى النمو في أوروبا.

"إن وتيرة تصحيح المالية العمومية، كما يعكسها مشروع قانون المالية لسنة 2015 الذي يرمي إلى تحقيق عجز يعادل 4,3% من الناتج الداخلي الخام، تبقى ملائمة. كما أن الإصلاحات المرتبطة بالميزانية والتي تمكن من مواصلة هذه الجهود وتقليص هشاشات المالية العمومية وتتيح حيزا ماليا كافيا للاستثمار في البنيات التحتية والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية تبقى مهمة لدعم نمو أقوى وأشمل. وبهذا الخصوص، يجب التنويه بالتقدم الملموس الذي تم تحقيقه في ما

يخص إصلاح منظومة المقاصة. بالمقابل، فإن إصلاح نظام التقاعد يتخذ طابعا استعجاليا للحفاظ على ديمومته. كما أن المصادقة على القانون التنظيمي للمالية من شأنه أن يساهم في تقوية وتطوير الإطار المؤسساتي للميزانية.

"وفي ما يخص القطاع الخارجي، فقد سجل تطورا إيجابيا ارتباطا مع استمرار تحسن عجز الميزان الجاري وارتفاع احتياطيات الصرف وتعزيز متانة الاقتصاد في وجه الصدمات الخارجية. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى الإقلاع الذي تعرفه بعض القطاعات التصديرية الجديدة، مما مكن من تخفيف أثر الصدمات الخارجية على الصادرات التقليدية. ويبقى من الضروري مضاعفة الجهود لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية والمنافسة والحكامة من أجل الرفع من مستوى تنافسية الاقتصاد والنمو المتاح. كما أن الزيادة في مرونة نظام سعر الصرف بتنسيق مع باقي السياسات الماكرو اقتصادية والهيكلية، من شأنها أن تساهم كذلك في الرفع من تنافسية وقدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات.

"بشكل عام يظل القطاع المالي سليما، وندعم جهود بنك المغرب لتعزيز الرقابة المصرفية، خصوصا الأنشطة الدولية للبنوك المغربية بالنظر لتوسعها المتزايد في بلدان جنوب الصحراء الإفريقيه . كما أن المصادقة على القانون البنكي الجديد وكذا القانون الأساسي لبنك المغرب من شأنهما أن يساهما في دعم القطاع المالي بالمغرب. كما ننوه بمجهودات السلطات للرفع من مستوى الولوج إلى الخدمات البنكية و إلى القروض.

"وتود البعثة توجيه الشكر للسلطات المغربية ولكل من ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني الذين سنحت الفرصة للالتقاء بهم خلال هذه الزيارة على التعاون الممتاز والمحادثات المثمرة."